جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٤٨٣)

الاعتماد على الذات ودور التنمية الصناعية فى تحقيقة

إعـداد

د/ ماجدة إبراهيم سيد فـرج

أغسطس١٩٨٨

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

المحتويـــات

صفحـــة

مقدمـــة :

الفصل الاول : تقييم مفهوم الاعتماد على الذات من خلال الخطة الخمسية ١

أولا : مفهوم الاعتماد على الذات ١

أ ـ سياسة الاكتفاء الذاتى ١

ب ـ سياسة خفض العجز فى ميزان المعاملات الجارية مع العالم الخارجى . ٣

جـ ـ تطوير علاقات التشابك القطاعى بما يمكن من دفع الاقتصاد القومى الى مرحلة النمو الذاتى . ٦

ثانيا : تطور الموقف من هدف الاعتماد على الذات فى التجربة المصرية حتى عام ١٩٨٢/٨١ . ٨

أ ـ مرحلة التخطيط الجزئى ٨

ب ـ مرحلة التخطيط القومى الشامل ١٠

جـ ـ مرحلة الانفتاح الاقتصادى ١٤

ثالثا : الاعتماد على الذات فى الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ ١٩

أ ـ عناصر الاعتماد على الذات فى الخطة الخمسية ٢٠

ب ـ تقييم دور الخطة الخمسية فى تحقيق الاعتماد على الذات ٣٣

الفصل الثانى : تقييم مساهمة القطاع الصناعى فى زيادة الاعتماد على الذات ٤٦

أولا : مؤشرات قياس مساهمة القطاع الصناعى فى زيادة الاعتماد على الذات

أ ـ مدى مساهمة الانتاج الصناعى فى مواجهة الطلب المحلى على السلع الصناعية . ٤٧

ب ـ مدى مساهمة الصادرات الصناعية فى مواجهة الاختلال الهيكلى بميزان المدفوعات . ٥٧

جـ ـ مدى اعتماد القطاع الصناعى على العالم الخارجى فى الحصول على المستلزمات اللازمة للعملية الانتاجية • ٦٨

د ـ مدى الاعتماد على الموارد المحلية فى تكوين الطاقة الانتاجية للقطاع الصناعى • ٧٢

ثانيا : أثر النمو فى القطاعات الاقتصادية الأخرى بالاقتصاد القومى على مساهمة القطاع الصناعى فى زيادة الاعتماد على الذات ٧٦

ملاحق ٨١

مقدمـــــة

كان من السمات الأساسية لتطور الاقتصاد العالمى فى القرن العشرين تزايد الاهتمام بموضوع التنمية الاقتصادية باعتبارها منهج معالجة التخلف فى الدول التى فرض عليها كنتيجة للتطورات الاقتصادية التى حدثت خلال القرن التاسع عشر الأمر الذى أدى الى تعدد وتنوع ممارسات دول العالم الثالث فى احداث التنمية بها ، حيث أسفرت هذه الحصيلة عن نجاح العديد من التجارب الانمائية ، وتعثر بعض هذه التجارب • ومن الأسباب التى أدت الى هذه النتائج وجود رصيد هائل من المعالجات النظرية للجوانب التنموية المختلفة ، وان ساعد هذا الأمر على خصوبة الفكر الانمائى والمعاصر الا أنه أدى فى بعض الأحيان الى تشتيت تجارب انمائية كان من الممكن أن تنجح لتوافر مقوماتها المادية والاجتماعية •

ومن أهم القضايا التى احتفظت باتفاق كافة المعالجات النظرية لموضوع التنمية الاقتصادية ، قضية تحقيق الاعتماد على الذات نظرا لشمولها على الابعاد الاقتصادية الصحيحة الواجب توافرها لاحداث التنمية ، بالاضافة لتوافر البعد السياسى فى طرحها درءا لمشاكل التعامل مع الاسواق العالمية ، وعملا على اختصار جهود التنمية لتحقيق النتائج المستهدفة منها فى أسرع وقت ممكن •

وقد تأثرت التجربة المصرية بالاحداث الاقتصادية على مستوى العالم ، ففرضت مسألة التخطيط الاقتصادى نفسها على الواقع المصرى اعتبارا من العقد السادس بهذا القرن ، وأكتمل نموها باصدار وتنفيذ الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦١/٦٠ ــ ١٩٦٥/٦٤ ، والتى امتدت حتى عام ١٩٦٧/٦٦ ، ليواجه الاقتصاد المصرى بضغوط عسكرية خارجية ، فرضت عليه اعادة ترتيب أولوياته وعسكرة موارده ، ثم ادخاله فى مرحلة التقاط الانفاس بعد انجاز المهام الوطنية فى أكتوبر ١٩٧٣ •

ويعتبر صدور الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ ــ ٨٦/ ١٩٨٧ انعكاسا لصلابة الارادة الاقتصادية المصرية واصرارها على تعويض ما فاتها من فرص للتقدم ، حيث أعادت هذه الخطة منهج التخطيط المتوسط المدى فى ضوء رؤية

استراتيجية طويلة المدى . كما يعتبر تنفيذ هذه الخطة واصدار الخطة الخمسية التالية لها ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١ تأكيدا لهذه الصلابة وممارسة لها .

وقد صاحب التطورات الاقتصادية التى حدثت منذ التفكير فى اعداد الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ اذكاء الحوار الانمائى فى مصر مرة أخرى لتحديد أنسب الوسائل وأكثرها فاعلية فى مواجهة مشاكل التخلف وتحقيق التنمية ، وكان موضوع الاعتماد على الذات محورا أساسيا فى الحوار الدائر حول التنمية ، وأساسا لاعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى العقد التاسع من القرن العشرين ، تمثل فى صياغة أهداف هذه الخطط وتحديد مساراتها المختلفة .

ويتناول هذا البحث دراسة مفهوم الاعتماد على الذات ودور التنمية الصناعية فى تحقيقه ، كمحاولة لاستقراء موقف الادارة الاقتصادية تجاه هذه القضية الهامة ، خاصة لما يتضمنه القطاع الصناعى من قدرات على النمو له أو لغيره من القطاعات الاقتصادية .

وينقسم هذا البحث الى قسمين أساسيين ، يتناول الأول منهما تقييم مفهوم الاعتماد على الذات فى الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ بعرض البدائل النظرية المختلفة لهذا المفهوم وتطور موقف التجربة المصرية منه ، اعتبارا من البرنامج الاول للتصنيع . كما يتناول الثانى تقييما لمساهمة القطاع الصناعى فى تحقيق هذا الهدف خلال ذات الخطة .

وقد ساعد مشكورين فى تجميع واعداد البيانات الخاصة بهذه الدراسة كل من :
السيدة / حياة محمد عبد الجواد مدير ادارة الموازين السلعية بوزارة التخطيط .
السيدة / زينات طباله ـ المدرس المساعد بالمعهد .

الباحث الرئيسى

(د . ماجدة ابراهيم)

الفصل الأول

تقييم مفهوم الاعتماد على الذات من خلال الخطة الخمسية

أولا : مفهوم الاعتماد على الذات :

تباينت آراء الاقتصاديين حول تحديد مفهوم " الاعتماد على الذات " كهدف تسعى الى تحقيقه الجهود الانمائية المبذولة ، وقد تبلورت الاتجاهات العامة بشأن تحديد المفهوم المشار اليه فى الاتجاهات الثلاثة الاتية : ـ

أ ـ سياسة الاكتفاء الذاتى :

وتهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى كل ما يمكن انتاجه محليا ويستورد من الخارج ، وذلك بانتهاج سياسة احلال الانتاج المحلى محل الواردات وقد ارتكن هذا الرأى الى الاعتبارات الاقتصادية الآتية :

١ ـ شيوع مبدأ السعى لتحقيق الاستقلال الاقتصادى ، عملا على تأكيد هذا الاستقلال ، وتدعيمه ، وذلك كرد فعل لما أوضحه التاريخ الاقتصادى لهذه الدول من ان فقدان استقلالها السياسى كان من مدخل اقتصادى .

٢ ـ يعتبر وجود الواردات من سلعه معينه مؤشرا على توافر طلب محلى على هذه السلعه بما يدفع على الاعتقاد بتوافر مقومات نجاح المشروعات التى تستحدث محليا لانتاج السلعه ، لتوافر السوق الخاصه بها .

٣ ـ يتضمن مفهوم الاكتفاء الذاتى استهداف خفض العجز الحادث فى ميزان المعاملات الجارية مع العالم الخارجى . حيث تنخفض الواردات الى أدنى حد ممكن لها حتى تصل الى المستوى الذى لاتزيد فيه قيمة المدفوعات عنها المتحصلات التى يحصل عليها الاقتصاد من صادراته .

٤ — خفض المديونية مع العالم الخارجى الى أدنى حد ممكن ، نظرا لخفض طلب الاقتصاد القومى على السلع والخدمات المتداولة فى الأسواق العالمية ، ولأن الاقتراض الخارجى يتم لتحويل جانبا من هذه الواردات ، والذى لم يمول من حصيله الصادرات الوطنية .

ويلاحظ أن مفهوم الاكتفاء الذاتى كأساس لتحقيق مبدأ " الاعتماد على الذات " قد تغافل العديد من الأبعاد الاقتصادية ، التى تؤثر سلبيا على امكانيات دفع التنمية فى الأجلين المتوسط والطويل . ومن ذلك ما يلى :

* أن انتهاج النمط الانمائى للاكتفاء الذاتى يتضمن تبنى استراتيجية النمو المتوازن ، التى تسعى الى توزيع الموارد الانمائية المتاحة ، وخاصة الاستثمار ، على جبهة عريضة من المشروعات متوسطة أو صغيرة الحجم ، بما يفقد الاقتصاد القومى القدرة على اقتناء المشروعات الارتكازية اللازمة لدفع التنمية ، وهى المشروعات التى يتوافر بها قوى جذب أمامية وخلفية ، تمكن من انشاء مشروعات غيرها طبقا لمفهوم القطاع القائد .

* ان استهداف انتاج الواردات محليا يغفل اعتبارات الكفاءة الاقتصادية فى الانتاج ، والتى تتعلق بالتكلفة والعائد ، حيث لا يكفى أن تتوافر للسلعة المنتجة محليا السوق الخاصة بها ، بل يتطلب الأمر أن تقام مشروعات لانتاجها يتوافر بها الاعتبارات الخاصة بالحجم والموقع ، والعمالة المدربة مع الخبرات الادارية اللازمة لتحريك ما يخصص لها من موارد .

* أن الأخذ بفكرة الاكتفاء الذاتى يؤدى عمليا الى تحقيق معدلات متواضعة لنمو الناتج المحلى الاجمالى ، وهى معدلات عادة ما تسعى السياسة الاقتصادية الى رفعها الى حدها الأقصى ، وتتواضع معدلات نمو الناتج بسبب حرمان الاقتصاد القومى من امكانية الحصول على مدخرات خارجية تمكن

من رفع معدل الادخار القومى الى المستوى الذى يصل فيه معدل الاستثمار الى الدرجة التى ترفع من معدل نمو الناتج ، وذلك بالطبع على افتراض ثبات معامل رأس المال / الناتج (١) . هذا بالاضافة الى أن الحد من الاستعانة بالمدخرات الخارجية يحرم الاقتصاد القومى من الحصول على معارف فنية متطورة تتناسب مع هذه المدخرات ، ويؤدى وجودها الى تطوير العملية الانتاجية .

* اضعاف الحافز على العمل لدى بعض المواطنين ، بما يحد من الدافع لديهم للمشاركة الخلاقة فى جهود التنمية ، نظرا لما يتعرض له المستهلك من حملات للدعاية والاعلام توجد لديه الرغبة فى تنويع مايحصل عليه من سلع قد لا يمكن انتاجها محليا ، أو لا تدخل فى سلم أولويات الانتاج بدرجة مرتفعة .

وتجدر الاشارة الى أن تطبيق فكرة الاكتفاء الذاتى لها ما يبررها من الناحية العملية فى بعض البلاد النامية ، خاصة فى مجال انتاج أسلحة الدفاع القومى الخفيفة أو المواد الغذائية ، نظرا لما تتسم به أسواق هذين المنتجين من حساسية على المستوى العالمى ، الى الدرجة التى من الممكن أن تفقد الدولة استقلالها السياسى والاقتصادى معا بتزايد اعتمادها على المصادر الخارجية لانتاج هذه السلع .

ب — سياسة خفض العجز فى ميزان المعاملات الجارية مع العالم الخارجى :

وتهدف الى زيادة الصادرات والحد من الواردات ، عن طريق العمل على نمو الصادرات الوطنية بمعدل أكبر من المعدل المناظر لنمو الواردات . وقد ارتكن هذا الرأى الى مجموعة الاعتبارات التالية :

(١) طبقا لنموذج هارود دومر يتناسب معدل النمو طرديا مع معدل الاستثمار على افتراض ثبات معامل رأس المال / الناتج ، وهو افتراض صحيح فى الأجل المتوسط .

١ — مواجهة أحد المظاهر الأساسية للتخلف ، وهو العجز الهيكلى فى ميزان المعاملات الجارية مع العالم الخارجى والذى تسربت من خلاله التبعية الاقتصادية للبلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة الى أغلب البلاد النامية ، نظرا لما أتسم به تطور معدل التبادل الدولى من تدهور على حساب البلاد الأخيرة ، بوصفها منتجة ومصدرة للمواد الأولية والسلع الزراعية .

٢ — ان استهداف خفض العجز الجارى فى ميزان المدفوعات ذو آثار ايجابية على الاقتصاد القومى تجاوز ما يكون من الأخذ بمبدأ الأكتفاء الذاتى نظرا لما يتضمنه ذلك من التركيز على تنمية الصادرات الوطنية بقدر أكبر من التركيز على الحد من الواردات ، بما يتضمنه هذا الأمر من أخذ اعتبارات الكفاءة الاقتصادية للانتاج فى الحسبان حيث يكون الاقتصاد القومى مطالبا بزيادة صادراته عند الرغبة فى زيادة وارداته التى لا يسعى لانتاجها محليا .

٣ — يؤدى انتهاج هذه السياسة الى توفير المتطلبات اللازمة لتثبيت قيمة العملة الوطنية فى علاقاتها التبادلية مع العملات الأجنبية بصفة عامة ، والحد منها بصفة خاصة ، بما يجنب الاقتصاد القومى مخاطر التقلبات العنيفة فى سعر صرف عملته الوطنية ، وما يصاحب ذلك من آثار غير مواتية على جهود التنمية .

٤ — التأثير ايجابيا على أنماط توزيع الاستثمار وتحديد مجالات الانتاج بما يحقق زيادة فى الصادرات وحد من الواردات مما يجعل من معيار النقد الأجنبى معيارا حاكما لتحديد المشروعات المدرجة فى خطة الدولة وذلك لمحاصرة احتمالات استفحال العجز الجارى فى ميزان المدفوعات

خاصة فى المراحل الأولى لدفع التنمية عند تزايد الطلب المحلى على السلع والخدمات بمعدلات تفوق بكثير الزيادة الممكنة فى عرضها من مصادر محلية .

ويلاحظ أن استهداف تحقيق الاعتماد على الذات من خلال خفض العجز فى ميزان المعاملات الجارية مع العالم الخارجى ترد عليه مجموعة من التحفظات أهمها ما يلى :

* ان تحقيق الاعتماد على الذات طبقا لفكرة خفض العجز الجارى مع العالم الخارجى ينطلق من مفهوم قاصر لعملية التنمية يرتكز على معالجة آثار التخلف دون جوهره ، حيث تحقق الاختلال الهيكلى مع العالم الخارجى فى مرحلة التخلف كانعكاس للاختلال فى قوى وعلاقات الانتاج بالاقتصاد القومى ، الأمر الذى يفرض مواجهة الاختلالات الأخيرة وصولا لحل الاختلال الهيكلى فى التعامل مع العالم الخارجى وليس العكس .

* ان استهداف تزايد قيمة الصادرات الوطنية مع رفع معدل نموها بما يجاوز معدل نمو الواردات قد يؤدى عمليا فى بعض الأحيان الى زيادة الصادرات الوطنية من مواد أولية أو سلع زراعية ، على الرغم من الظروف غير المواتية التى تتعرض لها الأسواق الخاصة بهذه النوعية من الصادرات ، سواء بتراخى الطلب العالمى عليها فى الأجل الطويل أو بشدة التقلبات فى أسعارها فى الأجل القصير ، بما يعكسه ذلك من آثار غير مواتية على النمو فى الأجلين القصير والطويل على حد سواء .

* ان استهداف الحد من الواردات على أطلاقه قد يؤدى لتجاهل التقسيم النوعى لها ما بين سلع استهلاكية وسلع انتاجية ، يتأتى الحصول عليها من العالم الخارجى ، رفع معدل الاستثمار الى المستوى الممكن دون ضغط الاستهلاك المحلى الى مستوى مرفوض سياسيا واجتماعيا .

ويمكن القول أن خفض العجز الخارجى للاقتصاد القومى لا يتسنى قبوله لتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات الا فى المراحل المتقدمة لدفع التنمية ، وذلك بعد انجاز المهام الاساسية لهذه العملية والمتمثلة فى أحداث تعديلات جوهرية فى البنيان الاقتصادى يمكن من توجيه الاقتصاد القومى الى مرحلة النمو الذاتى حيث من الممكن تبنى سياسة خفض العجز الجارى فى ميزان المدفوعات استكمالا للاصلاحات الهيكلية المشار اليها ، اذ يكون هذا العجز فى تلك المراحل قد تجاوز مرحلة الهيكلية الى مستوى العجز العادى فى ميزان المعاملات الجارية الذى يمكن تصحيحه بالاجراءات الاقتصادية المتعارف عليها فى هذا الشأن .

جـ — تطوير علاقات التشابك القطاعى بما يمكن من دفع الاقتصاد القومى الى مرحلة النمو الذاتى .

وقد ارتكن هذا التفسير لمبدأ الاعتماد على الذات على المبررات الاتية :

١ — ان النظر لعملية التنمية من الضرورى أن يتسم بالشمول والتكامل على اعتبار أنها عملية تحديث حضارى يتم فى اطار من التنمية الاقتصادية وهو ما يتطلب رفض أية معالجات جزئية لمواجهة التخلف مثل اصلاح الاختلال الهيكلى فى ميزان المعاملات الجارية مع العالم الخارجى نظرا لأن هذا الاصلاح سيتأتى تلقائيا نتيجة للتعديلات الهيكلية التى تتم فى الاقتصاد القومى .

٢ — ان هذا الاسلوب لتحقيق الاعتماد على الذات يتضمن تبنى استراتيجية النمو غير المتوازن فى مجال تخصيص الموارد الانمائية المتاحة ، وخاصة الاستثمار الثابت الاجمالى ، آخذا بفكره القطاع القائد ، ذى القدرة الأكبر على دفع التنمية ، وتوفير أسس موضوعية ومستقرة لتعاظمها .

٣ — أن استهداف تطوير علاقات التشابك القطاعى اسراعا لبلوغ مرحلة النمو الذاتى يفرض مراعاة قواعد الكفاءة فى الانتاج ، بما يخفض من تكلفة دفع التنمية ، ويزيد من المردودات الاقتصادية والاجتماعية لها .

وتتباين آراء الاقتصاديين — على النحو السابق الاشارة اليه — حول مفهوم الاعتماد على الذات لمجموعة من العوامل أهمها ما يلى : —

١ — الاختلاف فى المنطلقات الفكرية ، اذ يسعى أنصار الخروج من السوق الرأسمالية العالمية وبسرعة الى تأييد فكرة تحقيق الاكتفاء الذاتى فى كل ما يمكن أنتاجه محليا ويستورد من الخارج . كما يسعى المعارضون لفكرة الدفعة القوية الى اتباع سياسة خفض العجز فى ميزان المعاملات الجارية مع العالم الخارجى .... الخ .

٢ — مدى عمق التجارب السياسية والاقتصادية التى مر بها المجتمع ، واستفادة راسمى السياسة ومتخذى القرارات من هذه التجارب ، حيث عادة ما يكون لشعار الاكتفاء الذاتى جاذبية كبيرة بعد حصول الدولة على استقلالها السياسى وعند محاولة تطبيقه تظهر الاختناقات العديدة فى النشاط الاقتصادى بما يفرض أعادة النظر فى السياسات المطبقة ، كما تتدخل القدرة على نقل تجارب الآخرين فى تحديد مفهوم الاعتماد على الذات ، خاصة عند الأخذ بسياسة خفض العجز الجارى فى ميزان المدفوعات للبلاد النامية نقلا من تجربة دول غرب أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مشروع مارشال .

٣ — طبيعة المرحلة الانمائية التى يمر بها الاقتصاد القومى ، حيث تتضارب السياسات المتخذة لتحقيق الاعتماد على الذات لتنتهى بالعمل على تطوير علاقات التشابك القطاعى وصولا الى مرحلة النمو الذاتى باعتبارها أرقى المداخل التى تمكن من الوصول للهدف المطلوب .

ثانيا : تطور الموقف من هدف الاعتماد على الذات فى التجربة المصرية :

احتل هدف الاعتماد على الذات مكانة متميزة فى التجربة الانمائية المصرية منذ محاولة الدولة التدخل فى الحياة الاقتصادية اعتبارا من العقد السادس من هذا القرن ، وذلك على النحو المبين فيما يلى :ـ

أ ـ مرحلة التخطيط الجزئى :

أنشئت وزارة الصناعة بالقرار الجمهورى رقم (٢) لسنة ١٩٥٦ ، الصادر فى ١٩٥٦/٧/١ التى أعدت برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة يغطى الفترة ١٩٥٨/٥٧ ـ ١٩٦٢/٦١ ، وذلك فى ضوء هدف عام للتنمية الاقتصادية يقوم على أساس مضاعفة الدخل الفردى الحقيقى خلال عشرين عاما (١٩٥٦ ـ ١٩٧٦) (١) وقد استهدف البرنامج تنفيذ استثمارات ثابتة اجمالية قدرت فى البرنامج بواقع ٢٥٢ مليون جنيه بأسعار عام ١٩٥٧/٥٦ . (٢)

وقد استهدفت السياسة الصناعية التى صيغ البرنامج على أساسها تحقيق الأهداف العامة الآتية خلال سنوات البرنامج :ـ

١ ـ تحقيق الاكتفاء الذاتى فى كل ما يمكن انتاجه محليا من السلع الصناعية ويستورد من الخارج ، بما يمكن من توفير العملات الأجنبية التى تنفق فى استيراد هذه السلع .

٢ ـ التوسع فى الصناعات التى يمكن أن نجد لها سوقا بالخارج ، وتتوافر لها عوامل النجاح محليا ، بما يمكن من اعتبارها مصدرا يعتد به للحصول على العملات الأجنبية .

٣ ـ تحقيق التوازن بين انتاج السلع الانتاجية ، وانتاج السلع الاستهلاكية

وتجدر الاشارة الى أن أولويات اختيار مشروعات البرنامج الأول للتصنيع قد بلغت ستة أولويات ، كان ثالثها أثر المشروع على ميزان المدفوعات بزيادة الصادرات أو

(١) بلغ الدخل المحلى الاجمالى ٩٠٠ مليون جنيه عام ١٩٥٧/٥٦ ، بلغ الدخل الفردى فى هذا العام ٣٨٫٥ جنيه . على اعتبار أن عدد السكان كان ٢٢٫٥ مليون نسمة .

(٢) الصناعة فى عشر سنوات ، وزارة الصناعة ، يوليو ١٩٦٢ .

احلال انتاجه محل الواردات (١) . حيث قدر البرنامج أن تتكلف المشروعات المدرجة به ٣٠٫٤ مليون جنيه بالعملات الأجنبية ، مقابل توفير حوالى ٨٧ مليون جنيه من جراء هذا التنفيذ ، ليحقق تنفيذ البرنامج وفرا صافيا فى العملات الأجنبية بما يعادل ٥٦٫٦ مليون جنيه .

وقد أوضح التنفيذ العملى لبرنامج السنوات الخمس الأول للصناعة أن مفهوم الاعتماد على الذات قد طبق من خلال مبدأ تحقيق الاكتفاء الذاتى ، مع العمل على زيادة المتحصلات الجارية من الصادرات بالقدر الذى يمكن من توفير متطلبات الاستثمارات المقررة للبرنامج . حيث أتسمت المشروعات المشار اليها بواحد أو أكثر من السمات الآتية :

* مشروعات يحل انتاجها محل الواردات ، ويتوافر على انتاجها طلب محلى يستوفى جزئيا أو كليا من الخارج ، وتعمل فى مجال انتاج الأخشاب والأدوية والصودا الكاوية ، والزيوت النباتية ، وصناعة الأسماك ، والألبان ومنتجاتها .
* مشروعات يمكن أن تصرف بعض أو كل انتاجها فى الأسواق الخارجية مثل مشروعات الغزل ، والمنجنيز ، والفوسفات ، والأسمدة الفوسفاتية والملح
* مشروعات تنتج سلعا سيوجد عليها طلب فى غضار عملية التنمية من خلال الزيادات التى توقعت فى الدخول نتيجة لتنفيذ البرنامج ، مثل مشروعات الحديد والصلب ، والمطروقات ، والنسيج .

ويلاحظ مما سبق أن استهداف السياسة الصناعية تحقيق الاعتماد على الذات من خلال الأخذ بمبدأ الاكتفاء الذاتى ، وما يترتب عليه من العمل على احلال الانتاج المحلى محل الواردات قد حمل الاقتصاد القومى بتكلفة لا مبرر لها ، كان من مظاهرها

(١) تمثلت أهداف البرنامج مرتبة تنازليا حسب أهميتها فى التركيز على الصناعات الحربية وزيادة الدخل القومى ، وزيادة المعروض من النقد الأجنبى ، وزيادة العمالة وتكامل المشروع مع غيره من مشروعات البرنامج ، قصر فترة تنفيذ المشروع .